والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو توكيد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيد الاول وما ذكروه من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل هنا ان ما ينبغى ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيد كما اسندنا اليه فى قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب لا يحتمل قبل ولانه يلزم ان يكون شئ غايبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما واحد فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما فى الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيد المبدل منه قوله وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء يشت ريشح العجفاء لاغر والنقباء سوده شده قوله اللهم ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجرة قوله ان جعلناه بمعنى المصير اى ضمير فيه بمعنى الجعل قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى لا يقال جاز ان يكون المبنى المأخوذ فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفه بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه مجاز فى غيره فلو اريد وجه لا مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهى كافية فى البناء كما يشهد فى البناء عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعنى انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا تعارضها جهة مقتضية للاعراب كاضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة موثرة فى البناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب لا يراد بها معنى شامل لجميع المراتب قوله او بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل تحقيقا لا فوهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهمى لا تحقيقى قوله فكلمة او هنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافى التعريف قوله انقيل فى اى شئ يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار فصل الشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يحكى به الغراب عن صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله والقابه عبر عن الحركات البنائية بالالقاب دون الانواع بعدم اختلاف اثارها قوله اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبنى من حيث علامته يعنى القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التى هى حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح والكسر حقيقة وقد يكون مع الالف والياء وقد وقع ذلك الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر

على الحركات

عطف بيان

الى

٧٥

على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنايب باسم المنوب قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى اللفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ والوقف وقفا لتوقف النفس على الجرى قوله بالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشئ مختص به ضلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبنى المخصوصة بها قوله لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة او لان الاعراب ما به الاختلاف وكل من الرفع واخيه فرع منه والبناء عبارة عن صفة فى المبنى لا عن الحركات والسكون وكل من الضم واخيه ليس نوعا منه بل اسم لما فى اخره من الحركات والسكون قوله حيث قال بالضم رفعا فقد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وبين ما ليست معه التاء قوله والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء فلهذا عدها منها قوله المضمر قدمه على ساير المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولا نزاع فى بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم يكنى عنه قوله ما وضع اى اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان ايا فى اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا لمتكلم من حيث انه متكلم بل للمحكى عنه من قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك المناسبات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظى وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعنى قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد فوعليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق الكناية وقال وبهذا اخرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصرنحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب يعنى لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا نقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ونقول المسمى بزيد زيد يضرب ويقول المسمى بزيد زيد ضربت ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل المخاطب وليس فى زيد يضرب دليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة اى اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا فى الحد بناء على ذلك

الضمير

Copyright © King Saud University